

كيف سيتأقلم الاقتصاد الأمريكي مع الأوضاع التجارية الجديدة؟

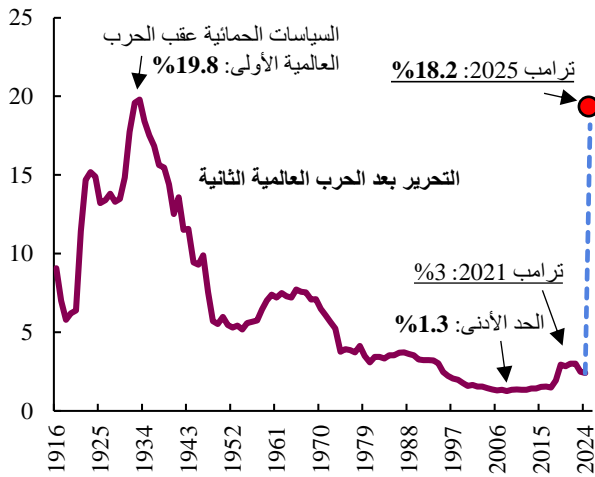
الاقتصادي. وسارعت الدول إلى إعداد حزم من العروض الشاملة لتخفيف الموقف الأولي المتشدد للرئيس ترامب. وامتدت شروط المفاوضات الثنائية إلى ما هو أبعد من التعريفات الجمركية، وتضمنت تعهدات استثمارية موجهة لاقتصاد أمريكا الشمالية، فضلاً عن الشراء المباشر للسلع الأمريكية، التي تتراوح من المنتجات الزراعية إلى منتجات الطاقة.

وقد ساهم انعقاد الجولات الأولى من المفاوضات في تخفيف حالة عدم اليقين واستبعاد السيناريوهات الأسوأ. فقد تم التوصل إلى صفقات مع المملكة المتحدة، واليابان، وإندونيسيا، وفيتنام، والفلبين، والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى تخفيف النتائج المحتملة بالنسبة لبقية الدول مع تشكّل "عالم جديد يتسم بارتفاع التعريفات الجمركية". ويعد معدل التعريفات الجمركية الفعلية (ETR) مقياساً مفيداً للعبء المفروض على واردات الدولة، حيث يقيس متوسط معدل التعريفات الجمركية مقابل قيمة السلع المستوردة. وتشير أحدث التقديرات إلى أن المتوسط الإجمالي لمعدل التعريفات الجمركية الفعلية يبلغ 18.2%، وهو أعلى مستوى منذ الذروة التي بلغت 19.8% في عام 1933، عندما تم تطبيق سياسات تتسم بدرجة عالية من الحمائية.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تبنت الاقتصادات الأكثر تقدماً تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي باعتبارهما ركيزتين للازدهار والسلام العالميين. وخلال هذه الفترة، تم تخفيض التعريفات الجمركية العالمية تدريجياً وتم تفكيك الحواجز التجارية، وذلك بفضل قواعد وآليات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، ولاحقاً منظمة التجارة العالمية. وتعززت التجارة الدولية من خلال اندماج الاقتصادات الشيوعية السابقة في الأسواق العالمية، وانتشار الاتفاقيات متعددة الأطراف، والانفتاح الاقتصادي للصين.

وقد ساعدت هذه التطورات في دفع التجارة إلى مستويات قياسية. وفي عام 2008، وصل مجموع صادرات جميع البلدان إلى ذروته عند 24% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولكن التوسع السريع في تدفقات التجارة العالمية توقف فجأة. وأدت الأزمة المالية العالمية إلى تعطيل مفاجئ للاتجاه الإيجابي، حيث دخلت الاقتصادات الكبرى في حالة من الركود وواجهت أزمات مالية، مما أدى إلى انخفاض طلب المستهلكين والشركات على السلع. وتقلبت معدلات نمو التجارة بشكل حاد في السنوات التالية، وسط تزايد التدابير الحمائية، والاستقطاب الجيوسياسي، والمبدأ القومي "أمريكا أولاً" خلال رئاسة ترامب الأولى.

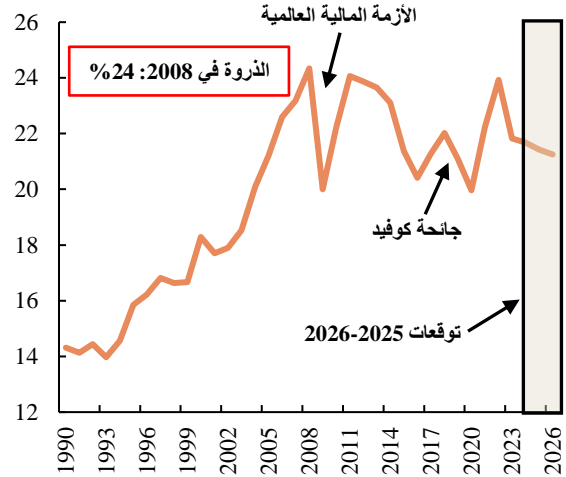
معدل التعريفات الجمركية الفعلية في الولايات المتحدة
(%)، التعريفات الجمركية المطبقة المرححة بالتجارة



المصادر: مختبر الميزانية في جامعة بيل، قسم الاقتصاد في QNB

يُحدث هذا المستوى من التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة، إلى جانب التعريفات الجمركية المقابلة التي قدر تفرضها دول أخرى، رياحاً معاكسة كبيرة لتوقعات النمو في الولايات المتحدة. وفي هذه المقالة، نناقش الانعكاسات الرئيسية للتعريفات الجمركية الجديدة على أداء الاقتصاد الأمريكي.

التجارة العالمية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي
(%)، إجمالي الصادرات، تجارة السلع



المصادر: صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، قسم الاقتصاد في QNB

في مطلع شهر أبريل من العام الجاري، فيما بات يُعرف بـ "يوم التحرير"، كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن حزمة شاملة من التعريفات الجمركية التي فُرِضت على جميع البلدان تقريباً. وقد وضع هذا الحدث غير المسبوق الولايات المتحدة في بؤرة صدمة تجارية عالمية كبرى، وكان بمثابة بداية لفترة من تزايد عدم اليقين

إلى 1.5%، ويُعد هذا انخفاضاً ملحوظاً في توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي نتيجة لارتفاع التعريفات الجمركية الجديدة.

تعمل التعريفات الجمركية كضريبة على الواردات، وبالتالي فهي وسيلة لتوليد إيرادات للحكومة الفيدرالية، مما يسهم في خفض العجز المالي. ووفقاً لأكثر التقديرات تفاؤلاً بشأن التأثير المالي، يمكن أن تولد التعريفات الجمركية الجديدة المفروضة حتى الآن إيرادات بقيمة 2.3 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة 2026-2035. ورغم أن هذا يُمثل زيادة كبيرة في موارد الحكومة، إلا أن التأثير السلبي على الاقتصاد قد يقلل من مصادر الإيرادات المالية الأخرى. علاوة على ذلك، من غير المؤكد ما إذا كانت التعريفات الجمركية الحالية ستستمر بعد نهاية ولاية الرئيس ترامب.

بشكل عام، يشكل ارتفاع التعريفات الجمركية رباحاً معاكسة كبيرة لتوقعات نمو الاقتصاد الأمريكي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليص إنفاق الأسر، كما يؤثر عدم اليقين وتزايد التكاليف سلباً على الإنتاج والاستثمار.

من المتوقع أن تؤثر التعريفات الجمركية على التكاليف التي تتكبدها الأسر والشركات الأمريكية. عادة ما يكون "انتقال" تأثير التعريفات الجمركية إلى الأسعار النهائية غير كامل، حيث يتم امتصاص جزء من الزيادة في التكاليف من خلال تخفيض هوامش الربح للمستوردين الأمريكيين والمنتجين الأجانب. ومع ذلك، فإن تقديرات التأثير النهائي على الأسعار كبيرة، في نطاق يتراوح بين 0.4 و 2 نقطة مئوية كزيادة في التضخم الكلي. حتى في السيناريوهات الأكثر تفاؤلاً، تمثل الزيادة المتوقعة في الأسعار النهائية تكلفة كبيرة على الأسر. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يحد ارتفاع التعريفات الجمركية من القدرة الشرائية للأسر، مما يُضعف الاستهلاك العام والنمو الاقتصادي.

على صعيد الإنتاج، تزيد التعريفات الجمركية المرتفعة تكاليف المدخلات وتعطل سلاسل التوريد، مما يُضعف القدرة التنافسية ويخفض الاستثمارات. ويؤدي عدم اليقين السياسي وزيادة التكاليف بسبب التعريفات الجمركية إلى تقليص الاستثمار، لا سيما في قطاع التصنيع. ونتيجة لارتفاع التعريفات الجمركية، انخفض اجماع توقعات النمو لهذا العام بشكل حاد، من 2.2% قبل يوم التحرير،

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين*

مدير أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4647

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُحلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع الإلكترونيات خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.